

الانتقال من استراتيجية تركيز الصادرات إلى استراتيجية تنويع الصادرات

- بعض التجارب الناجحة : إيران ، ماليزيا ، أندونيسيا -

أ.د حساني رقية جامعة بسكرة . موسي سهام جامعة بسكرة

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الأهمية البالغة لتنويع الصادرات بالنسبة للدول التي تعتمد بشكل كبير على عدد قليل من المنتجات للتصدير سواء كان نفط أو منتجات زراعية أو مواد أولية حيث يجب على هذه الدول إعادة النظر في هيكل صادراتها و محاولة الابتعاد عن تركيز الصادرات لما له من تأثير سلبي و من أجل تطبيق هذه الدول إستراتيجية تنويع الصادرات و الحصول على نموذج اقتصادي فعال و مستدام يجب إتباع استراتيجيات تساعد على إيجاد قطاعات جديدة للتصدير مثل الصناعة و الخدمات ، و هذا ما حققته فعلا بعض الدول التي خاضت تجارب ناجحة في ذلك ، مثل إيران التي إعتمدت تنويع صادراتها غير النفطية و ماليزيا التي استهدفت الصادرات الصناعية و أندونيسيا ركزت على صادرات الخدمات و كانت كلها تجارب ناجحة .

الكلمات المفتاحية : تنويع الصادرات ، تركيز الصادرات.

Résumé:

Cette étude vise à clarifier l'importance de la diversification des exportations pour les pays fortement tributaires de quelques produits d'exportation (pétrole, produits agricoles, matières premières) qui devraient revoir leur structure d'exportation et tenter d'éviter la concentration des exportations en raison de son impact.

Pour que ces pays mettent en œuvre une stratégie de diversification des exportations et obtiennent un modèle économique efficace et durable, des stratégies devraient être adoptées pour aider à créer de nouveaux secteurs d'exportation, tels que l'industrie et les services.

La diversification des exportations a été adoptée Non-pétrole et la Malaisie, qui ciblait les exportations industrielles et l'Indonésie axée sur les exportations de services et ont toutes été des expériences réussies

Mots-clés: Diversification des exportations, Concentration des exportations.

مقدمة :

تعد مسألة التنمية الاقتصادية مسألة هامة تسعى العديد من الدول إلى تحقيقها , حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم مؤشرات رفاهية المجتمع و ازدهاره , و في هذا الصدد تلعب الصادرات دورا أساسيا بوصفها محركا للتنمية

الاقتصادية و هذا ما أثبتته العديد من الدراسات , و لهذا اتجهت جل الدول خاصة بعد الحرب العالمية الثانية إلى تبني سياسة التوجه نحو التصدير قصد تحقيق تنمية اقتصادية و ذلك لان التصدير يؤدي إلى تحقيق زيادة الدخل الوطني للدولة و زيادة إيراداتها من النقد الأجنبي و عملات صعبة و التخفيف من البطالة و عجز الميزان التجاري . و لهذا سعت الدول إلى الابتعاد عن إستراتيجية تركيز الصادرات و تطوير صادراتها بإتباع استراتيجية تنويع الصادرات لما تلعبه هذه الاستراتيجية من دور بارز في تطوير تجارة الدولة و التصدير خاصة ، فهي من خلال سياستها الهادفة إلى تقديم الإعانات المعقولة للمصدرين و توفير الهياكل الأساسية التي تساعد على نمو صناعات موجهة للتصدير و رفع قدراتها التنظيمية و التقنية و التسييرية تسعى إلى تنمية مكونات هذه الصادرات بالشكل الذي يؤدي إلى استقرار مداخيلها و نموها .

و تكون هذه الاستراتيجيات بتنوع التركيبة السلعية لهذه الصادرات لضمان استقرار حصيلتها عن طريق وضع برنامج للتوسع في تصدير السلع المصنعة و نصف المصنعة و خلق وحدات إنتاج جديدة للتصدير ، و في هذا الصدد تناولت هذه الدراسة الإشكالية التالية :

كيف يمكن الابتعاد عن إستراتيجية تركيز الصادرات و إتجاه نحو إستراتيجية التنويع ؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية تم عرض مختصر لإستراتيجيتي تنويع و تركيز الصادرات و تطرقت لبعض التجارب التي نجحت في الانتقال من إستراتيجية التركيز و تبنت إستراتيجية التنويع .

أولاً : إستراتيجي تركيز و تنويع الصادرات

1- تنويع الصادرات

يتضمن هذا الجزء كل من مفهوم تنويع الصادرات و أبعاده و مؤشرات و في الجزء التالي نوضح علاقة تنويع الصادرات بالنمو الاقتصادي.

1-1- تعريف تنويع الصادرات

يعرف تنويع الصادرات بأشكال مختلفة و فهو يعبر عن تغيير في تركيبة قائمة منتجات التصدير الموجه للبلدان المختلفة أو انتشار الإنتاج على العديد من القطاعات و إستراتيجية تنويع الصادرات تعتبر انتقال من الصادرات التقليدية إلى الصادرات غير التقليدية من خلال توسيع قاعدة الصادرات .

فتنوع الصادرات هي عملية التنوع في سلال الصادرات أي عدم الاعتماد على مورد وحيد للصادرات و هذا يقلل من عدم الاستقرار في عوائد التصدير ¹ .

و لتنوع الصادرات بعدين هما : ²

- التنوع الأفقي : و هو مجرد الزيادة في عدد المنتجات المصدرة داخل نفس القطاع , أي إضافة منتجات جديدة داخل نفس القطاع في سلال التصدير القائمة ,
- التنوع العمودي : و إذا كان هناك تحول من صادرات المنتجات الأولية إلى قطاعات ثانوية و ثالثة يحدث هنا تنوع عمودي أي يكون هناك تصنيع للمنتجات و إضافة عمليات على المواد الأولية و تصنيعها .

2-1- مؤشرات تنوع الصادرات

يتم قياس تنوع الصادرات باستخدام أنواع المؤشرات نذكر منها : ³

- مؤشر **Herfindahl** : الذي يدرس الاتجاهات في عائدات التصدير و التخصيص (**petersson** 2005)

$$SPEC = \sum_i \left(\frac{E_{jit}}{\sum_i E_{jit}} \right)^2$$

حيث E_{jit} صادرات منطقة من صناعة معينة (تصدير القطاع)

i هي سنة الدراسة

عندما تكون قيمة المؤشر تقترب من الواحد يشير إلى وجود درجة عالية من التركيز و حين يقترب المؤشر من الصفر يدل ذلك على درجة عالية من التنوع

- مؤشر **2000 AL-Marhubi** : و تكون صيغة المؤشر كالتالي :

$$S_{it} = \frac{\sum_i |H_{ijt}| - |Hit|}{2}$$

حيث H_{ijt} هي حصة الصناعة (i) من إجمالي صادرات البلاد

- مؤشر **Hirshmann** : و صيغة المؤشر :

$$H_{jt} = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^h \left(\frac{X_{ijt}}{X_{jt}}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{h}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{h}}}$$

حيث X_{it} هو قيمة الصادرات الصناعة (i) في المنطقة (j) ، و X_{jt} هو مجموع صادرات المنطقة (j) في السنة (t)

و عندما يكون مؤشر هيرشمان قريب من الواحد معناه تركيز الصادرات شديد و عند اقترابه من الصفر يدل على مزيج متنوع من الصادرات

– مؤشر المتوسط المرجح الإجمالي: و هو مؤشر يعكس المتوسط المرجح الإجمالي للنتائج المحلي للفرد الواحد من منطقة التصدير (Hausmann 2005) و يسمى $EXPY$ و قبل تبين صيغته كالتالي يجب حساب القيمة $PRODY$ أولاً

$$PRODY_{it} = \sum_j \frac{X_{jit}/X_{jt}}{\sum_j X_{jit}/X_{jt}} Y_{it}$$

حيث X_{jit}/X_{jt} هي حصة صادرات الصناعة (i) في المنطقة (j) في عام (t) ، و Y_{it} هو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة (j) في سنة (t) و يتم حساب $EXPY$ كما يلي :

$$EXPY = \sum_i \left(\frac{X_{ijt}}{X_{jt}} \right) PRODY$$

1-3- العلاقة بين تنوع الصادرات و النمو الاقتصادي

تعود العلاقة بين تنوع الصادرات و النمو الاقتصادي تاريخياً إلى عام 1950 عندما تجادل Raul Prebush و Hans Singer حول أن تركيز الصادرات في البلدان النامية على السلع الأولية يعرقل النمو الاقتصادي و كذلك معدلات التبادل التجاري و يزيد من تقلبات الدخل ، و كذلك ذكر Cooper و Brainerd 1968 أن تنوع قطاع الصادرات هدفاً شائعاً للسياسات الاقتصادية في البلدان الأقل نمو⁴

و توصلت الدراسات في ذلك الوقت إلى أن تنوع الصادرات يؤدي حتماً إلى زيادة النمو الاقتصادي و ذلك للأسباب التالية :

- ✓ تنوع الصادرات من السلع الأولية إلى مصنعة تتطلب مهارات عالية و تكنولوجيا متطورة لكي تظهر السلعة على الشكل المطلوب و تستطيع المنافسة في السوق الدولية , و منه تحقيق نمو أكثر لاقتصاد البلاد بتوفير عنصر اليد العاملة المؤهلة و التكنولوجيا العالية⁵
- ✓ تركيز الصادرات على بعض المنتجات دون الأخرى و خاصة الموارد الطبيعية يؤدي إلى ظهور المرض الهولندي و كذلك عدم استقرار أسعار هذه السلع المصدرة يؤدي إلى حدوث صدمات سلبية على كمية النقد الأجنبي و كذلك صدمات الطلب السلي لتلك المنتجات
- ✓ و في حالة التنوع و بتوفر كمية كبيرة من النقد الأجنبي تتمكن الدولة من تمويل وارداتها و تمويل عملية التنمية الاقتصادية
- و في دراسة عام 2006 لـ NG حلل العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية و التنمية الاقتصادية فوجد العلاقة سلبية و بعد التدقيق في النتائج توصل إلى أنه ليس وفرة الموارد الطبيعية هي التي تعوق التنمية بل تركيز الصادرات على السلع الأولية هو السبب في ذلك و منه نستطيع القول أن تنوع الصادرات يدفع عجلة النمو⁶

2- إستراتيجية تركيز الصادرات

حين نتحدث عن تركيز الصادرات فإننا نقصد به صادرات الموارد الطبيعية من نفط و غاز و سنوضح في هذا المقام تعريف تركيز الصادرات و مؤشراتته :

2-1- ماهية تركيز الصادرات

يعكس مصطلح تركيز الصادرات اعتماد الدولة على تصدر عدد قليل جدا من السلع أو الاعتماد على عدد قليل من الشركاء التجاريين⁷ و هذا ما يتولد عنه ما يسمى بالمرض الهولندي، يقصد بالمرض الهولندي تراجع و نقص الصادرات الصناعية و الزراعية في الدول النامية لصالح منتج واحد يتمثل في المواد الأولية و النفط و الغاز⁸.

فهو ظاهرة ترتبط من الناحية الكلاسيكية باكتشاف الموارد الطبيعية و ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية , و يمكن كذلك أن ينشأ من أي تطورات أخرى يترتب عليها زيادة أسعار السلع الأولية التي تصدرها الدول مثل ارتفاع أسعار حبوب القهوة في الدول التي تزرع البن أو زيادة تدفقات المساعدات الخارجية للدول أو زيادة تدفقات لرؤوس الأموال الأجنبية للدولة⁹.

انتشر استعمال مصطلح المرض الهولندي في بداية السبعينيات 1970 من القرن الماضي و هذا من خلال المناقشات التي كانت تحدث بين بعض الاقتصاديين البريطانيين للتعبير عن التراجع في الصادرات الصناعية أما زيادة

الصادرات من المواد الأولية مثل الغاز و النفط و غيرها لأن تصدير هذه الأخيرة كان له نتائج سلبية على اقتصاديات الدول الصناعية و منها بريطانيا و التي استفادت من استخراج النفط من بحر الشمال ، أما السبب في تسمية هذا المرض بالهولندي هو أن في الستينات من القرن الماضي و حينما أكتشف الغاز الطبيعي أمام سواحل هولندا أدى إلى تصديره و صاحب ذلك انخفاض كبير في الإنتاج الصناعي مما أدى إلى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة بها و من هنا نشأ أصل مصطلح المرض الهولندي ¹⁰ .

2-2- مؤشرات تركيز الصادرات

يتم قياس تركيز الصادرات بواحد من المؤشرات التالية : ¹¹

— نسبة التركيز : و هو المكافئ الرياضي لمنحنى التركيز و يعبر عنه رياضيا بـ :

$$CR = \sum_{i=1}^x Si$$

— حيث CR هو نسبة تركيز السلعة x

Si هي النسبة المئوية لحصة الصادرات السلعة الأولى و تتراوح قيمته من 0 إلى 100، فإذا كانت CR قريبة من 0 هذا يعني أن نسبة التركيز ضعيفة و إذا كانت قريبة من 100 فهذا يعني أن الصادرات تظهر تركيزا عاليا

— مؤشر **Herfindahl-Herchman** : هو المؤشر الأكثر استخداما لحساب التركيز لأنه يجمع بينالبساطة و النجاعة ، و يحسب هاذ المؤشر بأخذ مجموع مربعات حصة جميع الأساسية في إجمالي عائدات التصدير ، و يعبر عنه رياضيا بـ :

$$HHI = \sum_{i=1}^n S_i^2$$

حيث HHI هو مؤشر **Herfindahl-Herchman**

S_i^2 هو مربع حصة عائدات الصادرات من السلعة i ، و يقاس بقسمة تصدير هذه السلعة إلى إجمالي

إيرادات التصدير و n هو العدد الإجمالي للسلع التصديرية

و ما يميز هاذ المؤشر هو أنه يأخذ بعين الاعتبار كل السلع في حساب التركيز و كذلك هو الأسهل في الحساب

— مؤشر **Hannah and Key** : هاذ المؤشر يعمم مؤشر **Herfindahl-Herchman** حيث بدلا من التربيع يمكن اختيار عامل الترجيح فيتم ترجيح حصة الصادرات بواسطة عامل ترجيح &، و

Hannah و Key يقترحان أن تكون قيمة المؤشر بين 0,6 و 2,5 أما عامل الترجيح فيترك للمحلل الاقتصادي ، و عند انخفاض قيمة المؤشر يعني هناك تركيز عال و يتم التعبير عنه كما يلي :

$$HK=(\sum_{i=1}^n S_i^{\alpha})^{1/(1-\alpha)}$$

و من مزايا هاذ المؤشر أنه مرن

– مؤشر Entropy : يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$E= \sum_{i=1}^n S_i \log(1/S_i)$$

و عموما عند المقارنة بين إستراتيجيتي التنوع و التركيز نجد أنه لابد من توفير قاعدة متنوعة و واسعة من الصادرات لأنه باستطاعة التنوع التقليل من عدم استقرار إيرادات التصدير و زيادة النمو من خلال تحسين القدرات التكنولوجية و التدريب العلمي و التقني وزيادة انتعاش الأسواق اقتصاديات الحجم .

ثانيا: بعض التجارب الناجحة في تنوع الصادرات

سنحاول في هذا الجزء التعرف على بعض التجارب الناجحة التي كانت السبابة في تنوع صادراتها و الابتعاد عن تركيز الصادرات كما هو الحال في الجزائر.

1- تجربة إيران :

تعود بداية هذه التجربة إلى بداية الثمانينات ولاسيما بعد انتهاء الحرب الإيرانية حيث بدأ التفكير بجدية لتنوع الصادرات الإيرانية إلى العراق عام 1988 ، حيث شرعت إيران في وضع وتنفيذ إستراتيجية لتشجيع الصادرات غير النفطية ارتكزت معالمها على الدعم المؤسسي للصادرات غير النفطية، وصياغة وتنفيذ الخطط الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و أخيرا الاندماج في الاقتصاد العالمي

و تشمل قائمة الصادرات الإيرانية غير النفطية على:¹²

– السجاد ، الملابس الجاهزة،النسيج،المنتجات الفلاحية كالتفاح،التمور،الطماطم ،البطاطس ،البطيخ ،الكويي ،التفاح،الزعفران،الفسق

– و تحتل المركز الأول عالمي في (الزبيب، والقطن الصمغ والكمون-جميع أنواع الجلود، والأحذية،الكافيار عام

2015

– افتتحت إيران أضخم مزرعة في العالم لإنتاج الكافيار

- مختلف أنواع المنظفات والصابون
 - مواد البناء: الأسمنت، الأحجار، والمنتجات ذات الصلة مركبات النقل: السيارات و قطع الغيار
 - المعادن : الألمنيوم ، النحاس ، الحديد ، الزنك
 - الخدمات التقنية، الهندسية...الخ.
- و جدول الموالي يوضح نسبة هذه الصادرات كما يلي :

الجدول (1): نسبة الصادرات غير النفطية في إيران للفترة 1990-2014

الوحدة : %

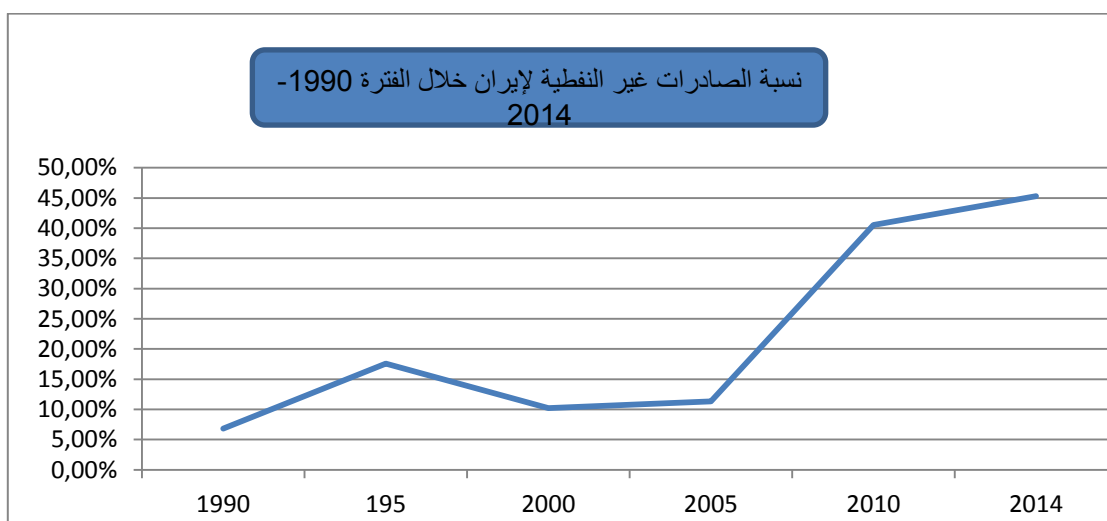
السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2014
ن ص غ ن	6,8	17,6	10,23	11,3	40,56	45,3

المصدر : عبد الحميد مرغيت، تجربة إيران في تشجيع الصادرات غير النفطية ، متاح على :

pd-iefpedia.com/arab/wp.../2016/.../

و الشكل الموالي يوضح هذا التطور بشكل افضل :

الشكل (1): تطور نسبة الصادرات غير النفطية خلال الفترة 1990-2014



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (1)

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة الصادرات غير النفطية تزايدت خلال فترة الدراسة، فكانت في بداية الفترة تمثل 8% من إجمالي الصادرات و أصبحت حوالي 46% عام 2014 و هادا ما يبين نجاح تجربة إيران في تنويع صادراتها و تشجيع الصادرات غير النفطية

فرغم أن الاقتصاد الإيراني يتميز بقطاع محروقات كبير حيث تعتبر خامس أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للنفط إلا أن هاذ لم يقف أمام السلطات في محاولة تنويع الصادرات، حيث بذلت جهود معتبرة و حققت إنجاز كبير و مهم سمح لها بمعالجة الخلل الذي كان يشوه صورة الاقتصاد الإيراني لعدة سنوات، حيث ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي لإيران من 7,2% عام 2009 لتبلغ 11,5% عام 2015¹³.

2- تجربة ماليزيا :

تبنت ماليزيا استراتيجية تنويع الصادرات بدافع المنافسة الدولية التي دعمها نقل المعرفة و التكنولوجيا مع التركيز على تنمية الشركات الوطنية للوصول إلى مصاف الشركات العالمية ، فتغير بذلك هيكل الصادرات الماليزية تغيرا كبيرا حيث كانت معظم الصادرات في شكل موارد خام و وقود معدني و مع شروعهها في إتباع سياستها قصد تنويع صادراتها بدأت صادرات هذه الموارد في الانخفاض من 61% عام 1970 إلى 57% في عام 1980 و مع حلول عام 1990 أصبحت فقط 33% في حين أن صادرات السلع المصنعة بدأت في التزايد ، حيث زادت حصتها من 26% عام 1970 إلى 55% عام 1990 ، و كل هاذ تحقق بعد تنفيذ استراتيجية الموجهة نحو التصدير ابتداء من الثمانينات حيث كانت أداة رئيسية للتحويل من اقتصاد قائم على السلع الأساسية إلى اقتصاد أكثر اعتماد على الصناعة فالصادرات المصنعة عام 1970 كانت 23% و ارتفعت إلى 49% عام 2000¹⁴.

فرغم أن ماليزيا اعتمدت على استراتيجية إحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة كان هناك تركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية و نجحت ماليزيا في ذلك من خلال :¹⁵

- إجتذاب إستثمارات أجنبية مباشرة في قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز اقاعدة الرأسمالية
 - التركيز على التنمية البشرية و الرأسمالية عن طريق تدريب العاملين و تطوير مهاراتهم
 - و في الوقت نفسه إستهدفت ماليزيا تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة
- و نتج عن اعتماد الحكومة الماليزية لسياسة تظذوير التصدير و تنويع و تكثيف قاعدة التصدير تنامي الصادرات الصناعية ، و الجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول (2): هيكل صادرات ماليزيا عام 2013

الوحدة: %

المنتج	الصادرات المصنعة	المنتجات الخام	الغاز الطبيعي	منتجات أخرى
النسبة	76,3	4,5	8,9	10,3

Source : International Monetary Fund.Malaysia .Contry Report N 15/59.

Washington.2015.p3.

يبين الجدول أن صادرات ماليزيا تسيطر عليها المنتجات المصنعة التي تشكل ثلاثة أرباع إجمالي الصادرات ، حيث يعتمد اقتصاد ماليزيا مؤخرا على الصناعات الالكترونية و الكهربائية و تقدمت كثيرا في تقنيات التكنولوجيا الحديثة ، و تسجل صادرات الغاز الطبيعي 8,9% لما تتميز به ماليزيا من ثروات طبيعية بترول و غاز و كذلك الثروات المعدنية كالحديد و الذهب و القصدير و تتميز بزراعة المطاط الطبيعي و النخيل و الكاكاو و الأرز والأخشاب و جوز الهند و التوابل لذلك صادرات المنتجات الخام تقدر ب 4,5%

3- تجربة أندونيسيا :

تتميز أندونيسيا بوجود حوافز قوية تشجع على تنويع قاعدة الصادرات ، فنفذت سياسة إحلال الواردات إلى جانب سياسة إستهدفت جذب رأس المال الأجنبي في قطاع تصدير السلع المصنعة ، كذلك تم إطلاق عدد من الحوافز لتشجيع الصادرات مثل إنشاء مناطق حرة و تقديم حوافز ضريبية للشركات و الصناعات و تقليص الحواجز التجارية الجمركية و غير الجمركية ، غير أنه من أهم العناصر الأساسية التي إستندت إليها إستراتيجية التنويع تمثلت في خفض سعر الصرف بدرجة كبيرة ، كذلك إعتمدت على إستخدام الإيرادات النفطية للإستثمار في قطاعات أخرى و تدعيمها و النهوض بها مثل الزراعة و الصناعة¹⁶.

و بالنسبة لهيكل صادرات أندونيسيا ففي التسعينات إرتفعت صادرات الفحم و الغاز و في عام 2000 بدأت في صادرات الخدمات في التزايد بشكل كبير حتى بلغت قيمتها 40% من قيمة إجمالي الصادرات عام 2009 ، وقابل ذلك إنخفاض صادرات المعادن من حوالي 80% عام 1985 إلى أن بلغت 30% عام 2009 و كذلك هو الحال بالنسبة للمنتجات الزراعية التي إنخفضت إلى 20% في عام 1985 بعد أن كانت 50% عام 1969 ثم سجلت 23% عام 2009 .

أما بالنسبة للصادرات الصناعية فقد سجلت تزايد ملحوظ حيث كانت منعدمة تقريبا في الفترة 1969 - 1980 ، ثم بدأت في التزايد فسجلت حوالي 49% عام 1993 و واصلت التزايد حتى بلغت 51% عام 2001 و إنخفضت مرة أخرى لتسجل عام 2009 حوالي 30%.

أما الخدمات فبدأت أندونيسيا في تصديرها عام 1980 و بدأت في التزايد أعلى قيمة لها عام 2004 بقيمة قدرها 20% ثم إنخفضت نسبيا لتسجل حوالي 12% عام 2009¹⁷.

الخاتمة :

كشفت الأزمات الاقتصادية العالمية عن واحدة من نقاط الضعف الرئيسية في عدد من الاقتصاديات و هي اعتمادها على عدد قليل من السلع و القطاعات التصديرية , فهذا الاعتماد يجعل هذه البلدان أكثر عرضة للتقلبات في أسعار السلع المصدرة و لذلك يجب على الدول تنويع صادراتها لتفادي الوقوع في الأزمات و منه فعملية تنويع الصادرات تتيح فرصة زيادة معدل النمو الاقتصادي و زيادة طاقتها الإنتاجية و توفير فرص عمل أكثر و الاستغلال الأمثل للموارد و هاذ ما يدعم ميزان المدفوعات للدولة ، و عليه و من أجل كل هذه المنافع يجب أن تضع الدولة أول في اهتماماتها تنمية القدرة التصديرية لها بتسخير كل الجهود المتاحة و إزالة كل العوائق التي تقف أمامه

و لكي تستطيع أي دولة تنويع صادراتها و تنميتها لابد لها من بذل مجهودات كبيرة ، فتنويع الصادرات يحتاج إلى :

- مهارات عالية و تكنولوجيا متطورة و توفير النقد الاجني
- الدعم المؤسسي للصادرات غير النفطية و تنمية الشركات الوطنية للوصول إلى مصاف الشركات الدولية
- صياغة و تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية و إجتذاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع التصدير
- وضع حوافز لتشجيع الصادرات مثل إلغاء الرسوم الجمركية و غير الجمركية و تقديم حوافز ضريبية للشركات المصدرة

قائمة المراجع :

- شربي محمد الأمين ، أهمية و دور تمويل و تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية دراسة حالة **FSPE** و **CAGEX 1998-2009** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التدبير، جامعة بسكرة، 2010-2011.
- صندوق النقد الدولي ، إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى ، المملكة العربية السعودية : معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، تقرير 2015.
- محمد إبراهيم السقا، المرض الهولندي، متاح على الموقع :

www.economyofkuwait.blogspot.com، 2011

— عبد الحميد مرغيت، تجربة إيران في تشجيع الصادرات غير النفطية ، متاح على :

iefpedia.com/arab/wp.../2016/.../غير-النفطية-الصادرات-تشجيع-تجربة-إيران-في

- International Monetary Fund, Malaysia, Contry Report N 15/59, Washington, 2015.
- Marianne Matthee, Win Naude, Export diversity and regional growth in a developing contry context, empirical evidence, World institute for development

economics research classical codes :F14 AND R11- United Nation University ,August2008 .

- Mohamed B Yuesoff, **Malaysian Bilateral Trade Relation and Economic Growth** ,International Journal of Business and Society ,N° 68-55 ,International Islalce University Malaysian ,Kuala Lumpur ,2005.
- United Nation Développement Programme ,**Export Dépendance and Export concentration**
- Salomon Sa men,**Aprimer on export Diversification key concept** ,theoretical Underpinning and enprical evidence growthe and crisis, unit world bank,wachington,May,2010.
- Stephen Elias,Clare Noone ,**The Growthe and Development of the Indonesian Economy**,Reserve Bank of Australia,Bulletine Decembre ,2010.
- Suwt Dogruel,Mahmut Takcet , **trade libéralisation and export diveification in selected MENA contries** ,topicsin in middle Eastern and African Economies VOL 13 ,September 2001 .
- Tewodros Makonnen, **Determinants of Export Commodity Concentration and Trade Dynamics in Ethiopia**, Working Paper N° 2/2012, Ethiopian Economics Policy Research Institue, Ethiopia, 2012.
- Wine Naud,Riaan Rossouw ,**Export Deversification and specialization in South Africa** ,Extent and impect ,Research paper N 2008/93 ,World institut for development economics Research ,United Nation University , October 2008.

الهوامش :

¹ Salomon Sa men,**Aprimer on export Diversification key concept** ,theoretical Underpinning and enprical evidence growthe and crisis, unit world bank,wachington,May,2010,p 8.

² Suwt Dogruel,Mahmut Takcet , **trade libéralisation and export diveification in selected MENA contries** ,topicsin in middle Eastern and African Economies VOL 13 ,September 2001 ,p17.

³ Marianne Matthee,Win Naude, **Export diversity and regional growthe in a developing contry context,empirical evidence**, World institute for development economics research classical codes :F14 AND R11- United Nation University ,August2008 ,p10.

⁴ Suwt Dogruel,Mahmut, OP CIT,P 22.

⁵ Wine Naud,Riaan Rossouw ,**Export Deversification and specialization in South Africa** ,Extent and impect ,Research paper N 2008/93 ,World institut for development economics Research ,United Nation University , October 2008,p2.

⁶ Suwt Dogruel,Mahmut, OP CIT,P 22

⁷ United Nation Développement Programme ,**Export Dépendance and Export concentration**,p 10.

⁸ **FSPE** شربي محمد الأمين، أهمية و دور تمويل و تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية دراسة حالة **CAGEX 1998-2009** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بيسكرة، 2010-2011، ص30.

⁹ تاريخ 2011، www.economyofkuwait.blogspot.com محمد إبراهيم السقا، **المرض الهولندي**، متاح على الموقع : 20.

¹⁰ شربي محمد الأمين ، مرجع سابق ، ص 30.

¹¹ Tewodros Makonnen, **Determinants of Export Commodity Concentration and Trade Dynamics in Ethiopia**, Working Paper N° 2/2012, Ethiopian Economics Policy Research Institute, Ethiopia, 2012 , p p 19-21.

¹² عبد الحميد مرغيت، تجربة إيران في تشجيع الصادرات غير النفطية ، متاح على :

iefpedia.com/arab/wp.../2016/.../تجربة-إيران-في-تشجيع-الصادرات-غير-النفطية.pd

¹³ نفس المرجع السابق

¹⁴ Mohamed B Yuesoff, **Malaysian Bilateral Trade Relation and Economic Growth** ,International Journal of Business and Society ,N° 68-55 ,International Islalice University Malaysian ,Kuala Lumpur ,2005 ,p3.

¹⁵ صندوق النقد الدولي ، إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى ، المملكة العربية السعودية : معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، تقرير 2015، ص71.

¹⁶ صندوق النقد الدولي ، مرجع سابق، ص71.

¹⁷ Stephen Elias, Clare Noone , **The Growthe and Development of the Indonesian Economy**, Reserve Bank of Australia, Bulletine Decembre ,2010,p 38.